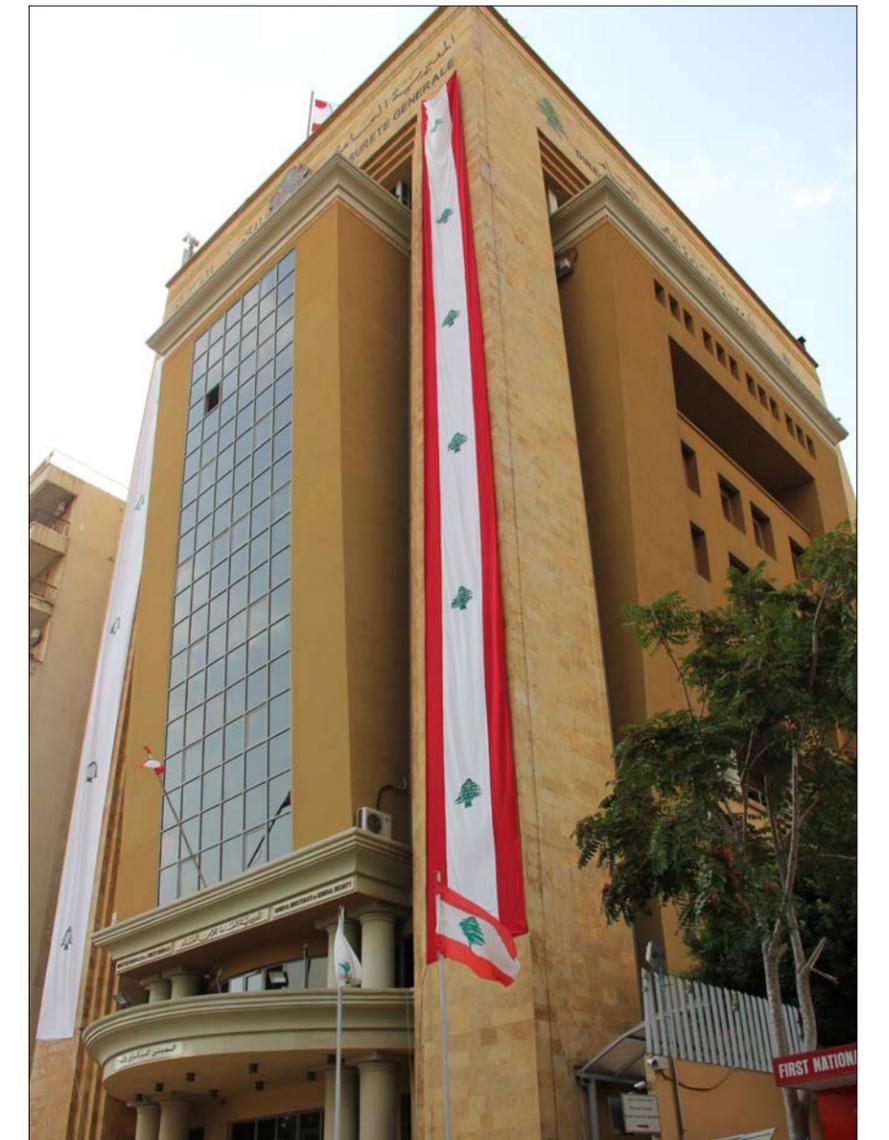


شُعب متخصصة في الأمنين الاقتصادي والمصرفي وسواهما

الأمن العام أحبط إستهدافاً منظماً للقطاع المصرفي

منذ ما يقارب الشهر نجحت المديرية العامة للأمن العام، بالتعاون مع جهاز المخابرات العراقية، في توقيف شبكة إجرامية منظمة قامت بعمليات احتيالية تهدف الى سلب مصارف لبنانية اكثر من مليار دولار اميريكي، فضلا عن تشويه سمعتها محليا وعالميا. وهما امران من شأن نجاح تنفيذهما التسبب في هلع اقتصادي - اجتماعي في لبنان



الأمن العام استحدث شعباً أمنية تضم اختصاصيين في كل المجالات.

الاقتصاد هو المحرك الاساسي للتنمية. ضعفه يؤدي الى تفشي ظاهرة الفقر التي تشكل، بحسب الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والامن والامن والامن، احد ابرز اسباب انتشار الجرائم والجناح نحو التطرف الذي تستغله الشبكات الارهابية لتجنيد الاشخاص، بخاصة المراهقين والشباب. بالتالي، الامن الاقتصادي جزء لا يتجزأ من الامن والاستقرار الاجتماعيين. استطرادا، نعرف ان القطاع المصرفي، بخاصة في لبنان، يشكل احد ابرز القطاعات الاقتصادية المنتجة التي تؤمن الدعم للقطاعات العقارية، الصناعية، الخ... ما هو مفهوم الامن الاقتصادي؟ ما ابرز ركائزه؟ اي مخاطر تهدد امن المصارف؟ كيف يعمل الامن العام على حماية الامنين الاقتصادي والمصرفي؟ الخ...

الأمن الاقتصادي

تتعدد وتعريفات الامن الاقتصادي بين دولة واخرى، ومجتمع وآخر، وفقهه من هنا ومجتهد من هناك. على سبيل المثال، نجد ان روبرت ماكنمارا، وزير الدفاع الاميركي الاسبق ورئيس البنك الدولي سابقا، يعتبر في كتابه "جوهر الامن" ان "الامن ليس المعدات العسكرية وان كان يتضمنها، وليس القوة العسكرية وان كان يتضمنها، وليس النشاط العسكري وان كان يتضمنها. الامن هو التنمية. من دون التنمية لا يوجد امن، والدول التي لا تنمو لا يمكن ببساطة ان تظل آمنة". كما نجد ان اللجنة الدولية للصليب الاحمر عرفته بانها: "الحالة التي تمكن الافراد او الاسر او المجتمعات المحلية من تلبية احتياجاتهم الاساسية وتغطية المصاريف الالزامية بشكل مستدام يحترم كرامتهم. وتشمل الاحتياجات الاساسية الطعام والماء والمأوى واللباس وادوات النظافة الشخصية

بالاضافة الى القدرة على تغطية مصاريف الرعاية الصحية والتعليم". في الاستنتاج، مجمل التعاريف في العالم تتمحور حول اعتبار الامن الاقتصادي يتمثل في حماية المصالح الاقتصادية للدولة، وتوفير سبل التقدم والرفاهية للمواطن، وقدرته على امتلاك الوسائل المادية التي تمكنه من ان يحيا حياة مستقرة.

ركائزه

يجمع علماء الاقتصاد والامن على ان الامن الاقتصادي يرتكز على ثلاثة عناصر اساسية، يجب العمل على تأمينها وتطويرها الى اقصى حد ممكن كون ذلك يعزز الاستقرار الامني اكثر فاكثر.

تلك العناصر الثلاثة هي:

اولا - الامن الغذائي والمائي: يتمثل في ضمان تأمين الغذاء الكافي لكل انسان وافراد عائلته، كما تأمين المياه الصالحة للشرب والري على اعتبارها محور حياة الانسان، وري المزروعات، وتربية المواشي، والتصنيع الغذائي، وانتاج السلع الضرورية لحياة الانسان.

ثانيا - توفير فرص العمل: كونها صمام امان اقتصادي لحياة الاسرة، يضمن الانفاق على متطلباتها واشباع حاجاتها الاساسية والثانوية، كما يساهم في تحويل مسار حيوات الافراد من الفقر والجوع والخوف والحرمان التي تشكل ابرز اسباب نمو الجرائم، الى الاكتفاء والرخاء والطمأنينة والغنى التي تبعد الانسان عن التفكير في الجرائم والحروب كما تؤكد معظم الدراسات والاحصاءات.

ثالثا - استغلال ثروات الموارد الطبيعية: وهو امر يساهم في تأمين فرص عمل للمواطنين، ويحسن القدرة على تأمين مواد غذائية في المجتمع، كما تطويره. واستطرادا، نشير الى ان معظم علماء الاقتصاد في العالم يؤكدون ان معظم الحروب اسبابها اقتصادية في الدرجة الاولى، وتتمحور تحديدا حول التنازع على استغلال الموارد الطبيعية، بخاصة تلك التي تملكها الدول الفقيرة والضعيفة.

”

الامن الاقتصادي جزء لا يتجزأ من الامن والاستقرار الاجتماعيين

اللواء ابراهيم زار العراف واطلع سلطاتها على الادلة الجرمية الدامغة

“

الفعاليات الاجتماعية المحلية في كل المناطق اللبنانية، وتحديد المشاريع العامة الاجتماعية والاغاثية الملحة فيها، لتقوم المديرية بتنفيذها حسب الاولوية عبر التعاون مع مختلف الجهات الداعمة محليا ودوليا، ومن خلال قدراتها الذاتية المتوافرة، بما سيساهم في تعزيز سبل التقدم والرفاهية للمواطن والمجتمع على السواء، على قدر الامكانات المتوافرة والتي ستوفر للمديرية لاحقا.

مخاطر تواجه المصارف

احد اهم القطاعات الاقتصادية، بخاصة في لبنان، هو القطاع المصرفي. وبرز المخاطر التي تواجهه او تستهدفه بشكل عام هي: اولاً - جرائم تبييض الاموال: يؤكد الواقع ان شبكات الاجرام المنظم التي تعمل في مجال جرائم تبييض الاموال تعتبر القطاع المصرفي مثابة العمود الفقري لعملياتها التي تحاول تنفيذها ضمنه، او عبره، بوسائل متعددة وتحت اشكال قانونية مختلفة. من ابرزها نذكر على سبيل المثال: • انشاء مصارف او شراء مصارف متعثرة، بخاصة في الدول ذات الرقابة الضعيفة، او الفساد السياسي والاداري المستشري، لاستخدامها في العمليات. • تجنيد عاملين في القطاع المصرفي بكل وسائل الاغراء الآمنة، لصالح تمرير صفقاتهم. • استخدام الشبكات القابلة للتظهير وبطاقات الائتمان. • المضاربة في البورصة واللجوء إلى مكاتب السمسرة والوساطة. • انشاء المؤسسات المالية. • الحوالات البريدية والتحويل التلغرافي للاموال وسواها. ثانيا - الجرائم المالية الالكترونية: يمكن تعريفها بانها فعل او محاولة فعل او افعال، محلية او عابرة للحدود، صادرة بارادة جرمية عن افراد او مجموعات منظمة بهدف انتهاك الحسابات المصرفية او المعلومات المالية والشخصية عبر استخدام وسائل الكترونية وتقنيات

اقتراحات ومشاريع اغاثية

بداية من البديهي القول ان دعم ركائز الامن الاقتصادي يدخل، بحسب الدستور والقوانين اللبنانية، في صلب وجوهر مهمات السلطتين التنفيذية والتشريعية.

اما الدور الايجابي الذي يقوم به الامن العام في هذا الصدد، فيمكن اختصاره في الآتي:

اولا - المادة الاولى من قانون تنظيم المديرية العامة للامن العام الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 139 تاريخ 12 حزيران 1959 نصت حرفيا على ان "مهمة الامن العام جمع المعلومات لصالح الحكومة وبنوع خاص المعلومات السياسية والاقتصادية والاجتماعية". بناء على ذلك، فان المديرية تنجز بشكل دوري دراسات علمية شاملة تستعرض فيها واقع حال الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، وواقع فرص العمل والثروات الطبيعية، مع اقتراحها افضل الحلول العلمية والتقنية التي قد تساهم في تحسينها وتطويرها. وترفعها الى السلطة السياسية صاحبة القرار في تلك المجالات. ثانيا - منذ اشهر قليلة استحدثت المديرية شعبة التعاون العسكري المدني، ضمن مكتب التخطيط والتطوير، التي من ابرز مهماتها التي ستبدأ تنفيذها، التواصل عبر كل دوائر الامن العام الاقليمية مع



الشبكة المنظمة
استخدمت
مستندات
حسابات مصرفية
مزورة.

كانوا يستهدفون الحصول على أكثر من مليار دولار).

الامن المتخصص

في الختام، تؤكد الوقائع العالمية ان الجرائم المنظمة المعقدة لا يرتكبها عادة الا اصحاب الاختصاص العلمي والكفافية العالية. في المقابل، تجدر الاشارة الى ان خطة تطوير الامن العام التي اطلقها اللواء عباس ابراهيم منذ ست سنوات اثمرت حتى الان عن استحداث عدد من الشعب الامنية المتخصصة التي تضم نخبا من المتخصصين في المجالات الاقتصادية، المصرفية، المعلوماتية، القانونية، الجمركية، المالية، تحويل الاموال، الخ. فالامن العام يواجه اخطر الجرائم المنظمة ومنفذها المحترفين، بالامن المتخصص والمحترف في كل المجالات من دون استثناء.

الامن العام استحدثت شعبة تعنى بالمشاريع الاجتماعية والانمائية

منظم على ارتكاب جرائم خطيرة لا تقل عقوبتها عن اربع سنوات حبسا (العديد من جرائمهم تفوق عقوبتها اربع سنوات)، في اكثر من دولة تخطيطا واعدادا وتوجيها وارشافا او على صعيد اثارها الشديدة (اعمالهم الجرمية نفذت في لبنان والعراق وغيرهما، اي في اكثر من دولة)، من اجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية او منفعة مادية اخرى (هم

العام اللواء عباس ابراهيم العراق حيث زود السلطات الرسمية فيها اسما عناصر الشبكة الموجودين في العراق والادلة الدامغة التي تثبت جرائمهم، فتم توقيفهم من المخابرات الوطنية العراقية بناء على اشارة القضاء العراقي المختص.

ما تجدر الاشارة اليه ان جرائم التزوير والاحتيال وسواها مما ارتكبه افراد تلك الشبكة ينطبق عليها قانونا توصيف الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية. الدليل على ذلك يكمن في ان اتفاق الامم المتحدة "لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"، الذي صادقت عليه الدولة اللبنانية عام 2000، يعرّف في مادته الثانية الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما معناه انها جماعة اجرامية مؤلفة من اكثر من ثلاثة اشخاص (افراد الشبكة اكثر من 3 اشخاص) يتعاونون بشكل

وتعقب ومكافحة جرائم الفضاء السيبراني التي تطاول المواطنين والمؤسسات الخاصة والرسمية ضمن نطاق السيادة اللبنانية. هي مثابة الامن العام الالكتروني. وقد نجحت في رصد وتوقيف عدد من الاشخاص والشبكات الذين حاولوا تنفيذ افعال جرمية ضد القطاع المصرفي، بالتنسيق والتعاون مع المصارف المعنية، وتحت اشراف القضاء المختص.

في قبضة الامن العام

اواخر تموز المنصرم اعلن عن نجاح الامن العام في كشف شبكة اجرامية منظمة كانت قد شرعت في تنفيذ جرائم احتيال وتزوير وتلفيق اخبار كاذبة بشكل منظم ضد مصارف لبنانية، بهدف ابتزازها وسلبها مبالغ طائلة، وتوقيف عدد من افرادها في العراق بالتعاون والتنسيق مع جهاز المخابرات العراقية.

كون الملف لا يزال قيد المتابعة الامنية والقضائية على حد سواء، بهدف كشف هوية كل باقي المتورطين فيه، فان المصلحة الامنية الوطنية العليا وموجب احترام سرية التحقيقات القضائية يوجب عدم التطرق الى التفاصيل الامنية والقضائية السابقة والحالية، وانما فقط الى بعض المعلومات العامة المتصلة بالموضوع، التي تتلخص في ان افراد تلك الشبكة قاموا بابرار مستندات واوراق حسابات مصرفية - مزورة - تفيد بوجود ارصدة لهم في بعض المصارف اللبنانية تتجاوز قيمتها المليار دولار. راحوا يطالبون تلك المصارف بتسليمهم الاموال بداية، ثم قاموا بتقديم دعاوى قضائية ضدها بالاستناد الى تلك المستندات المزورة. ترافقت افعالهم تلك مع حملة تشهير قاموا بها ضد المصارف المعنية عبر الوسائل التي اتاحت لهم محليا ودوليا، لاسيما عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

المديرية العامة للامن العام كانت قد رصدتهم وتابعتهم امينا منذ اكثر من سنة. عندما نضجت المعطيات واكتملت لديها الادلة التي تثبت جرائمهم، زار مديرها

مظلة امنية للمصارف جرائم تبييض الاموال والجرائم الالكترونية التي تستهدف المصارف بنسب عالية وبشكل مركز ومحترف، تصدى لها الامن العام عبر اجراءات شتى. من ابرزها نذكر: عام 2016 تم استحداث شعبة الامن الاقتصادي والاجتماعي ضمن المديرية، وهي تعنى بمكافحة كل الجرائم الاقتصادية عموما، وجرائم تبييض الاموال خصوصا. تضم الشعبة نخبة من المتخصصين في العلوم الاقتصادية، المصرفية، المالية، الجمركية، القانونية، تحويل الاموال، وسواها.

استحدثت المديرية، ضمن مكتب شؤون المعلومات، شعبة متخصصة برصد

حسابه بسحبها. تجدر الاشارة هنا الى ان مصرف لبنان، وكل المصارف الخاصة، اتخذت عددا من الاجراءات القانونية والادارية والتقنية الحديثة لمواجهة كل انواع الجرائم المالية الالكترونية. كما قامت بتفعيل التعاون والتنسيق، اكثر فاكث، مع الاجهزة الامنية لاسيما مع الامن العام.

الامن العام يرفع الي
السلطات دراسات عن المشاكل
مع اقتراح الحلول



القطاع المصرفي احد ابرز ركائز الاقتصاد اللبناني.